

فلسطين

رام الله - فلسطين

دعاء وادي - منتدى سيدات أعمال فلسطين

جهود حشد التأييد:

من أجل تمثيل سيدات الأعمال الفلسطينيات في مجالس إدارة الهيئات المشت



سيدات الأعمال بالمشاركة في القضايا الوطنية، مثل حملة المقاطعة لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية.

في هذا اللقاء أكدت أمل المصري - رئيس مجلس إدارة المنتدى - في كلمتها أن الشراكة بمفهومها العملي والشامل - الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبين الرجل والمرأة - هي الطريق الأمثل لتحقيق التقدم والتنمية، باستثمار كل الطاقات، خاصة زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية - سيدة الأعمال - في مؤسسات السلطة الوطنية، للمساهمة بشكل متكافئ في التنمية الاقتصادية.

وقدمت السيدة دعاء وادي - المديرة التنفيذية للمنتدى - تعريفاً بالمنتدى وبرامجه، وبوحدة المناصرة والتأثير كوحدة أساسية في منتدى سيدات الأعمال، والتي يعمل المنتدى من خلالها على التنسيق بين المؤسسات، وإعداد الدراسات والأبحاث، وتعزيز قدرات سيدات الأعمال، والقيام بجهود حشد التأييد، من خلال العديد من البرامج والنشاطات، واقتراح سياسات تساهم في زيادة تمثيل سيدات الأعمال في كل مستويات الهياكل الاقتصادية.

ثم قام المحامي طارق طوقان - مستشار وحدة المناصرة والتغيير - بعرض ورقة تهدف لتسليط الضوء على أهمية زيادة تمثيل سيدات الأعمال في مجالس إدارة الهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وفي الأسطر التالية نعرض لأهم ما جاء بهذه الورقة . . .

أظهرت التجارب العديدة للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص - على المستوى العالمي - نجاح هذه التجارب في جلب أفضل الخبرات من القطاعين ودمجها معاً لإيجاد آليات عمل جديدة تستغل بأفضل الطرق، وتستفيد من الخبرات المتراكمة والقدرات الكامنة لدى القطاعين من قصص النجاح.

أما في فلسطين فقد تجلت تجارب الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في استحداث عدد من المؤسسات والهيئات التي تهدف إلى خلق المناخ المناسب لاستثمار الموارد والطاقات الوطنية، واجتذاب أموال المستثمرين للإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتأكيد على تحقيق النفع العام والمصلحة العامة. ومن هذه الهيئات المشتركة بين القطاعين والتجارب الناجحة للشراكة: سلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال، وهيئة تشجيع الاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وهيئة

شراكة بين القطاعين العام والخاص

تحت رعاية الدكتور حسن أبو لبة - وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني -، وبحضور عدد من ممثلات وممثلين عن القطاعين العام والخاص، نظم "منتدى سيدات أعمال فلسطين" لقاءً تشاورياً حول "نسبة تمثيل سيدات الأعمال في مجالس إدارة الهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص"، تم خلاله عرض ورقة السياسات التي تبناها منتدى سيدات الأعمال حول نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين.

وقد أكد الدكتور الوزير في كلمته على أهمية المنتدى في تعزيز دور سيدات الأعمال وتقديمهن للمجتمع الفلسطيني كقوة اقتصادية، حيث إن مشاركة المرأة الفلسطينية، وحيوية الأدوار التي ساهمت بها في كافة مراحل النضال، لم تنعكس بعد في مستوى صنع القرار، والمشاركة الفعالة في سوق العمل، والنشاط الاقتصادي. وأكد أن خروج المرأة لسوق العمل ليس ترفاً، إنما يساهم بشكل استراتيجي في الاستثمار لمخزون هائل من القدرات المعطلة، إضافة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، ودعا الوزير إلى تفعيل دور

المشتركة، من أهمها أن للمرأة نفس الحقوق في ذلك الاشتراك، هذا الحق الذي كفله لها القانون الأساسي الفلسطيني، وينبغي أن تتساوى المرأة مع الرجل في القدرة على الوصول إلى المهارات والمكاسب والوظائف اللازمة لبلوغ مستويات اتخاذ القرار في هذه المؤسسات والهيئات. فالقانون الأساسي الفلسطيني المعدل الذي كفل المساواة بين جميع الفلسطينيين أمام القضاء والقانون منع التمييز بين الفلسطينيين بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، وعليه فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حق مكفول في القانون الفلسطيني وليس مجرد مطالبة أو طلب لمنحة من أحد.

وبالرجوع إلى الدراسة التي نشرت في المؤتمر النسوي الأول حول "نساء فلسطين فكراً وممارسة" في جامعة بيرزيت بتاريخ 29/4/2009، نجد أن نسبة مشاركة النساء في الخدمة المدنية تبلغ في الضفة الغربية 43%، وفي قطاع غزة 29%، كما بلغت النسبة العامة لعدد النساء العاملات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية 37% من مجموع الموظفين، غير أن الدراسة أشارت أيضاً إلى أنه كلما ارتفع المسمى الوظيفي تقل نسبة النساء فيه.

ولدى قيامنا بمراجعة تكوين مجالس إدارة الهيئات أو المؤسسات المشتركة بين القطاعين العام والخاص (أعلى الهرم التنظيمي في هذه المؤسسات)، نجد أن تعيين أعضاء مجالس الإدارة يكون بإحدى طريقتين: إما بحكم الموقع الوظيفي في حالة ممثلي القطاع العام وبعض ممثلي القطاع الخاص (على سبيل المثال وكيل وزارة أو رئيس اتحاد صناعي... إلخ)، أو بطريقة التعيين المباشر كما في حالة الأعضاء الممثلين للقطاع الخاص والذين يتم اختيارهم بشكل مباشر من قبل مكتب الرئيس أو رئاسة الوزراء.

وفيما يتعلق بتمثلي القطاع الخاص في مجالس الإدارة بالهيئات المذكورة- والذين عادة ما يتم تعيينهم بالاسم- نجد أن جميعهم من الرجال، كما يتضح أن تمثيل القطاع العام- بل حتى إن التوجه العام- هو في قصر العضوية على الرجال باستثناء هيئة تشجيع الاستثمار التي تضم سيدة واحدة، هي السيدة وفاء حمايل بصفتها الوظيفية كممثلة لوزارة التخطيط، ومؤخراً مجلس إدارة سلطة النقد، ومجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، حيث انضمت إليهما

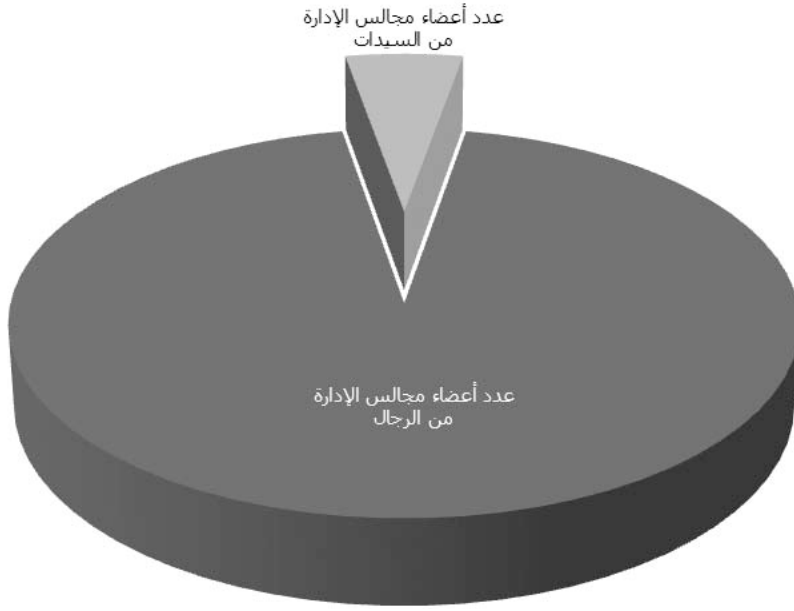
المدن والمناطق الصناعية الحرة، والتي خصص المشرع لكل منها قانوناً خاصاً يحكمها وينظمها، ويحكم آليات تشكيلها وتكوين مجالس إدارتها.

كما تؤكد العديد من الآراء الحديثة في أدبيات التنمية الاقتصادية أن نجاح برامج التنمية وضمن استدامتها، وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات المستجدة والتواءم معها بقدر الإمكانات المتاحة، مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداد وطبيعة تأهيله، ولكون المرأة لبنة أساسية في تكوين المجتمعات، تعتبر مشاركة المرأة عنصراً مهماً في عملية التنمية والشراكة هذه.

وإذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد أن تتوافر للمرأة فرص أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المجالات تواجد المرأة في قطاع الأعمال بشكل فعال الذي يضعها في موضع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها. ويعتبر تواجد المرأة في مجالس إدارات الهيئات المشتركة تدعياً لقدرتها الاقتصادية ولقدرتها على تحقيق أهداف وغايات القطاع النسوي العريض من خلال تواجدها في مراكز صنع القرار، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية، خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في هذه المؤسسات في تطور مستمر نظراً لما وصلت إليها المرأة من قدرة على الأداء.

ويتميز المجتمع الفلسطيني بوجود نسبة لا بأس بها من السيدات اللواتي يعملن في المجالات التجارية والمالية والصناعية والاقتصادية، ويشاركن في معظم المجالات التنموية، فتكاد لا تخلو الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من مشاركة النساء فيها، حتى إن الحكومة الحالية تميزت بمشاركة خمس وزيرات، كما دخلت المرأة الفلسطينية إلى مجالات جديدة غير متاحة لمثيلاتها من النساء العربيات مثل: القضاء الشرعي، حيث تميزت فلسطين بكونها من أولى الدول العربية في تعيين سيدات في مناصب القضاء الشرعي.

لكن من الملاحظ أيضاً أنه قلما نجد وفرة في وجود النساء في المراكز القيادية في مجالس إدارة الهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وفي رأينا أنه توجد عدة أسباب تدعو إلى إشراك المرأة إشراكاً كاملاً في صنع القرار الاقتصادي في المؤسسات



رسم بياني يوضح ضعف تواجد سيدات الأعمال في الهيئات والمؤسسات المشتركة.

1. مساندة قرار وسياسة الحكومة في موضوع تعزيز دور المرأة و سيدات الأعمال من خلال قيام المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص بتمكين سيدات الأعمال و تعزيز دورهن في العملية الاقتصادية.
2. السير قدماً في عملية تحديث مجالس إدارة الهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص هذه العملية التي رأينا أنها بدأت في هيئة سوق رأس المال ومؤخراً في سلطة النقد الفلسطينية.
3. التوجه بطلب إلى مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومجلس الوزراء من أجل أخذ قرارات بزيادة عدد سيدات الأعمال في مجالس الإدارة للهيئات المشتركة بين القطاعين العام والخاص ،
4. النص على وجود تمثيل دائم لسيدات الأعمال في مجالس إدارة الهيئات المشتركة من خلال وضع نصوص قانونية في القوانين والأنظمة المنظمة لعمل هذه المؤسسات تضمن هذا الحق.
5. أخذ قرارات بشكل فوري بخصوص تعديل نسب مشاركة السيدات في هذه المجالس عن طريق وضع حد أدنى لمجموع عدد النساء المشاركات في مجالس الإدارة.

السيدة منى المصري بصفتها وكيلة وزارة المالية .
وبالنظر الى الرسم البياني نلاحظ ضعف - أو حتى انعدام - تواجد سيدات الأعمال في الهيئات والمؤسسات المشتركة ، وهذه الإشكالية تنسحب على القطاعين الاثنين معاً - العام والخاص - وهو ما يولد شعوراً كبيراً لدى المرأة العربية عامة ، والمرأة الفلسطينية بصفة خاصة ، بأنه مازال هناك الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي تعوق مشاركة السيدات في صنع القرار ، إن مفهوم تمكين سيدات الأعمال في هذا المجال يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها ، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على العمل والعطاء في شتى المجالات ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع الفلسطيني على كافة أصعدته .

وعليه ، ولكل ما تقدم من أسباب ومبررات يتقدم منتدى سيدات الأعمال لجميع الجهات ذات الاختصاص والصلاحيه بالمطالب التالية ، التي من شأنها تمكين سيدات الأعمال الفلسطينيات وتعزيز دور المرأة الفلسطينية بشكل خاص :